التكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف
* اتحاد المغرب العربي أنموذجا *

• د: حسين الفحل

••الأستاذ: براهمي زرزور

الملخص :

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية بكاملها وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة والتكنولوجيا والتمويل والاستثمار وغيرها من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية، كل هذه التداعيات تمخضت عنها دواعي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى إلى تزايد التكتلات الاقتصادية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة، حيث بعدما ظل العالم لفترة يعتبر أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، فقد أدى ظهوركم هائل من التكتلات الاقتصادية إلى الحديث عن ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ووفقا لأحكامها، وتحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة.

وفي ظل انتشار التكتلات الإقليمية شرقا و غربا ، يبقى التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل هذه الأوضاع حتمية وضرورة حتى تحسن من أدائها الاقتصادي على الساحة الدولية من جهة وتجعل من اندماجها في النظام التجاري العالمي اندماجا موفقا.

الكلمات المفتاحية:

التكتلات الاقتصادية ، الإقليمية ، النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف ، اتحاد المغرب العربي ،..

• أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سوريا–

•• أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير– جامعة تبسة – الجزائر–

مقدمة

لقد أدت التطورات والتداعيات التي شهدتها الرأسمالية إلى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وحدوث حالة من الحركية والديناميكية على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية في مختلف مناطق العالم، وقد تراوحت تداعيات هذه الحقبة من دعاوي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة إلى تنامي التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

قد جعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر. والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك.

وقد أسفر هذا الشعور عن تكوين اتحادات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، وتزامنا مع تصاعد موجة العولمة وما أفرزته من تحولات إستراتيجية على الوضع الدولي، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية الزعيم الوحيد اقتصاديا، كما كانت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى الصعيد الأوروبي، تمت المجموعة الأوروبية، وتم التوصل إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى ظهرت دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية صاعدة، وذات وزن هام في التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان ، وخوفا من فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على السوق العالمي، وخشية من العزلة الاقتصادية، بدأت في التفكير في تكتل إقليمي، فكان لها ذلك من خلال تكوين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

إشكالية البحث:

نظرا لاحتدام التنافس بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وظهور العديد من هذه التكتلات في شتى بقاع العالم، والاستمرار في محاولات التعاون والتكامل لتحقيق درجات عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وغيره ، وبعدما ظل العالم لفترة يعتبر أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، فقد أدى ظهور هذا الكم الهائل من التكتلات الاقتصادية إلى تواتر الحديث عن ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ووفقا لأحكامها، وتحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة،حيث يبقى التكامل الاقتصادي للدول المغرب العربي في ظل هذه الأوضاع حتمية وضرورة حتى تحسن من أدائها الاقتصادي على الساحة الدولية من جهة وتجعل من اندماجها في النظام التجاري العالمي اندماجا مرفقا يعود عليها بكثير الفوائد وهذا نظرا للمزايا العديدة التي يتيحها و الفرص الكثيرة التي سيوفرها للإقليم المغاربي، لذا يبقى على دول الإقليم العمل على دفع مسار التكامل بدءا بتفعيل المحاولات السابقة و الانطلاق في مشاريع تكاملية جديدة.

وانطلاقا من هذا أثيرت الإشكالية الأساسية الآتية:

ما مدى التفاعل أو التعارض بين التكتلات الإقليمية و الإطار المتعدد الأطراف في مجال الانطلاق نحو مزيد من التحرير التجاري والاقتصادي على مستوى العالم ؟ و كيف يمكن لاتحاد المغرب العربي الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التكامل اقتصاديا ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكننا إدراج التساؤلات التالية:

- ✓ ما تأثير التكتلات الإقليمية على العلاقات متعددة الأطراف وهل ستؤدي إلى الإضرار بما تم إنجازه من تحرير للتجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ؟
- ✓ وكيف تتفاعل هذه التكتلات مع النظام التجاري العالمي الجديد ؟ وما مستقبلها في ظل العولمة؟
- ✓ ما واقع التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي؟ و كيف يمكن الارتقاء به إلى مصاف التكتلات الإقليمية الرائدة؟

وفي ضوء هذه التساؤلات ننطلق في دراستنا من عدة فرضيات أساسية أهمها:

- ✓ أن التكتل يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة .
- ✓ لا تأخذ العولمة موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه اتفاقيات أوروجواي وأحكام منظمة التجارة العالمية.
- ✓ إن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية، تستعد فيها دول العالم، لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف.
- ✓ إن الإقليمية والتعددية إطارين متكاملين وأحدهما ليس ببديل عن الآخر في السعي نحو حرية التجارة العالمية.

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها .

و عليه فإن أهداف الدراسة تتلخص في تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين التكتلات الإقليمية وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، و مدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء اتحاد المغرب العربي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي والإحصائي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر. وجاءت الدراسة في ست عناصر لدراسة العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبين الإطار المتعدد الأطراف والجوانب المختلفة لهذه العلاقة، للوقوف على مدى تعارضهما أو تكاملهما مع الإشارة إلى اتحاد المغرب العربي كنموذج لتجسيد هذه العلاقة.

أولا: تأثير التكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن للتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها للاكتمال والتكوين آثارا متعددة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها فيما يلي[1]:

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير، تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا ، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية .والمكاسب وشكل التكوين، أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية، فلازالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل الاقتصادي، حتى تزداد درجة تأثيرها، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى أن هناك تكتلات اقتصادية أخرى حلت وانسحب منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة إفريقيا، وبعضها تجمد العمل فيما مثل السوق العربية المشتركة.

- أن الدول النامية تحتاج تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية ، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها فرادى. ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إسلامي، وتكتل اقتصادي في إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية مع التوسع في التكتلات الموجودة، ويفضل أن يضم هذه التكتلات الاقتصادية تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عموما، ويتطلب ذلك وجود برنامج بمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول، وأوضاع كل دولة على حدى ، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكتل الاقتصادي، وتضع إستراتيجية للتعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بالمشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول.

- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها، يعني وجود اتجاه قوي نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد المغلق عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه يضمن انتعاش التجارة البينية وازدهار عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

-إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، إلا أن اغلب التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين، وبالتالي فقد يحدث نوع من التنسيق

---

[1]- مجموعة من المحللين، العولمة الاقتصادية في http://www.siyassa.org.eg/siyassa/ahram/11/04/2002 .

- Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? " In:http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc

والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق العالم.كما أن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملا ودافعا ملحا لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها وهو ما سيؤثر سلبا على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

●سيؤدي نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها العالمي في النظام الاقتصادي العالمي [2].

●يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل وسيؤدي ذلك لمزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

وبالتالي فإن الاتجاه المتزايد نحو تكوين الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق التكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل، ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.

في سياق تقييمنا للتكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف نجد أن هناك عدة مزايا تتيحها هذه التكتلات، وبالمقابل عدة تحديات تطرحها ومشاكل تواجهها.

ثانيا:المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية

على صعيد المزايا، نجد أن هذه التكتلات تمكن المجموعة المتحدة التي تتشابه مصالحها من السعي معا لتحقيق هـذه المصالح، وبالتالي فهي تسمح بتقدم أكبر على صعيد تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثا عن هذه الأهداف علـى أساس إقليمي ومن ناحية أخرى تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جديدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي لعدة أسباب، أهمها:

●أن مشاركة عدد أصغر من الدول في العملية التفاوضية يجعل من السهل الوصول لتوافق الآراء حول هذه القضايا خاصة عندما لا يتم التوصل لأرضية مشتركة في المفاوضات السابقة في الإطار المتعدد الأطراف ، أين يفضل التركيز على مجموعة محدودة، تعطي الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة، مما يتيح للمفاوضات متعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمي.

●بإمكان الإقليمية أيضا كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول المنفردة التي تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون في مجال محدد، حيث يصبح في الإمكان تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل التكتلات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقا واحدة.

---

[2]:عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ،القاهرة :مجموعة النيل العربية،2003 ، ص:142 .

ثالثا :التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية

إن التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية تكمن في أنها قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تمييز جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي،كما أن مثل هذه التكتلات قد لا تقدم حلولا نهائية للقضايا العالمية، وقد تتسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا. وفي هذا الإطار يرى مؤيدو الإطار المتعدد أنه من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية إلا إذا أدت إلى تحقيق الرخاء العام، سواء للأفراد أو الدول، عن طريق إزالـــة القيود التجارية، وبالتالي يمكن تبرير قيام هذه التكتلات إذا ما أدت إلى خلق المزيد من التجارة لا تحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد غير الأعضاء .

ومن هذا المنطلق، فإن هذه التكتلات يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة، أولها :ألا تقتصر فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص، بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد في إطار منظمة التجارة العالمية، كما يجب أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضـــد التجارة، وكذا السماح بانضمام الدول الأخرى في المنطقة أو في الإقليم، وأخيرا أن تكون لديها القدرة على الاســـتمرار في التطور، وهناك أربعة عناصر أساسية[3] لتقييم آثار الترتيبات الإقليمية على التجارة الدولية: الحرية الفردية، الآثار التجاريـــة، النظم اللائحية، المناخ السياسي.

1 - الحرية الفردية:

هناك اعتقاد سائد بأن تحرير التجارة هو إزالة القيود عن حرية مواطني الدولة في التخلص من ممتلكاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، والدخول في تبادل طوعي للسلع مع الآخرين. ويترجم هذا المفهوم إلى ضرورة تبادل منح التنازلات التجارية أثناء التفاوض مع دولة أخرى .ويرى أنصار حرية السوق في إطار إقليمي أن هذه الحرية يجب أن تكون الشرط الطبيعـــي للتجارة.

2 - الآثار التجارية:

يمكن القول أن التجارة الحرة تحسن الأحوال العامة لكافة الدول من خلال إتاحة الفرصة لخلق الثراء، ولكن تحـــت ظروف معينة فإن فتح الأسواق قد يؤدي فقط إلى تحويل التجارة، وهنا يظهر التهديد بتشويه التجارة وبالتالي عندما تنضم دولة ما إلى تكتل إقليمي، فإنها تخاطر باكتساب حرية اقتصادية قصيرة الأمد بينما تعوق فرص المكاسب المستقبلية، إلا أن ذلك لا يعتبر سببا كافيا لعدم انضمامها إلى التكتل.

3 - النظام اللائحي:

ويعد دور اللوائح أكثر أهمية في الحكم على الحكمة من التكتلات الإقليمية أكثر من الآثار التجارية، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الصناعية الغربية حاليا، ويرجع ذلك أساسا إلى كون التناقضات الناتجة عن سياسات الدولة –بما فيها الضرائب المرتفعة واللوائح الحكومية الصارمة وتوجيه الحكومة للاقتصاد –قد أفرزت مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية صـــعبة العلاج عن طريق تلك السياسة.

ويظهر هذا الوضع بوضوح في غرب أوروبا، فالبطالة هناك ضعف البطالة في أمريكا وبصفة مزمنة، ويتميز خلـــق الوظائف –خاصة في القطاع الخاص –بالتباطؤ الشديد، إن لم يكن منعدما تماما، في حين نجد الصناعات المتطورة تتواجد

---

[3] : المدوب، أسامة، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،1999 ، ص208 .

بكثافة أكبر في أمريكا واليابان اللتين تعانيان أيضا من مشكلات اقتصادية هيكلية، إلا أنها اقل مما هو في أوروبا، حيث يقدر العبء الإداري الفيدرالي الأمريكي بحوالي 688 مليون دولار سنويا، وهو ما يتجاوز إجمالي الصادرات الأمريكية السنوية من السلع المصنعة.

ورغبة من هذه الدول الكبرى من تفادي تطبيق برامج مكلفة للإصلاح الاقتصادي، فإنها تسعى لتصدير سياساتها الاقتصادية الفاشلة إلى المنافسين الجدد من خلال الترتيبات الإقليمية. كما أن الصراع الدائر داخل الاتحاد الأوروبي حاليا هو أساسا صراع حول هذه السياسات والسياسة الزراعية المشتركة لأوروبا هي واحدة من أكثر السياسات المكلفة والمشوهة للتجارة، وهي جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوربي، وتستهلك حوالي ثلاثة أرباع ميزانيته.

وبالتالي فإن أي دولة تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، قد لا تتعرض لمخاطر تحويل التجارة، بقدر ما ستجد من مخاطر وسلبيات في اللوائح التنظيمية التي قد تجد نفسها مضطرة للالتزام بها كشرط مسبق للعضوية، أو من منظور السياسات المستقبلية غير السليمة التي قد ترغم على قبولها.

وأوضح مثال على تصدير اللوائح السيئة، الاتفاقيات الجانبية لنافتا، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إرغام المكسيك لتقترب بلوائحها من المعايير الأمريكية للعمالة والبيئة، وبذلك فإن توسيع نافتا قد يؤدي إلى تدمير المزيد من الحرية الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام إذا ما تم توسيع أحكام البيئة والعمالة.

4 - المناخ السياسي:

تعتبر مشكلات السياسة المحلية أيضا عنصرا رئيسيا يوضع في الاعتبار عند تقييم الحكمة من التكتلات الإقليمية، ولقد شهدت العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية توافق آراء في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تجارة دولية أكثر حرية، ولكن في أواخر الثمانينات، حدث هناك تدهور خطير في المنطق السياسي للتجارة الحرة في ظل ظهور زعامات ذات شعبية واسعة تقود أعدادا هائلة من البشر، يدافعون عن السياسات الحمائية، ومن جهة أخرى برعت الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة النمط المدار للتجارة Managed Trade الذي تنامى مؤخرا ليتضمن اتفاقيات العقود الطوعية على الصادرات، والقيود الكمية على بعض الواردات(السيارات، الصلب) ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وتوحي هذه السياسات بأنه بدلا من السعي لتحقيق المزيد من فتح الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية أو التكتلات الإقليمية، فإن هناك اتجاها يفضل اللجوء إلى التدخل الحكومي الثقيل، وفقا لمقتضيات المصلحة الذاتية.

ونخلص مما سبق إلى أنه إذا كان بإمكان دولة ما الدخول في تكتل إقليمي بدون أعباء لائحية ثقيلة عليها، فعليها أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار متعدد الأطراف، لأن الاتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكل يتيح قوة مضادة لأنصار الحمائية، ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر في الإطار الدولي، خاصة في موضوعات هامة مثل سياسات الاستثمار، هذا وإن التكتلات الإقليمية لا تخلو من بعض المشاكل الفنية.

رابعا :المشاكل التي تثيرها الإقليمية [4]

اكتسبت التكتلات الإقليمية شعبية كبيرة بعد حقبة الستينات، وتم خلق العديد منها، ولكننا نجد عدد من الاقتصاديين المرموقين مثل Jagddish Bhagwati وAnne krueger قد عارضوا هذه التكتلات باعتبار أنها لا تضمن تحسنا في الوضع العالمي بالإضافة إلى عدد من المشكلات الفنية، فقد أصبحت سياسات الاستثمار والمنافسة والسياسات اللاتحية والقواعد حول الرشوة والفساد مؤخرا تندرج ضمن المسائل التجارية، وفي ظل العالمية الجديدة أصبحت التجارة –وكذلك الاستثمار– تحدث نتيجة لقرارات الشركات الكبرى في إطار إستراتيجية إنتاج دولية كاملة، و لم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول. كما أن المنافسة في العديد من الصناعات قد أصبحت منافسة دولية، وبالتالي فالمؤسسات العالمية تنافس في منتجات عالمية في سوق عالمي، وفي ظل ذلك تؤثر اللوائح والقوانين الوطنية للمنافسة والرشوة في شروط المنافسة الدولية، مما جعلها تحظى باهتمام شريحة أكبر من المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة تكامل المنتجات ليست ظاهرة إقليمية، ولكنها تحدث في إطار عالمي، وبالتالي فإنه من الخطأ العمل على وقف التعاون على المستوى الإقليمي بين مجموعة محتارة من الدول، لأن ذلك قد يحمل معه مخاطر خلق منافسة بين التكتلات الإقليمية، وحظر خلق شريحة من المتمتعين بوضع متميز في إدارة الاقتصاد العالمي، وشريحة أخرى دائمة من غير المستفيدين بين الدول.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتم تناول هذه المسائل في الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف على حد سواء، والاعتراف بوجود حاجة لمستويات وسرعات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا التعاون، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في هذه المسائل هو خلق مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمي.وفي إطار هذا الهدف، أوصى المؤتمر الوزاري السنوي لعام 1995 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تهدف المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية إلى ضمان فتح الاقتصاديات الوطنية أمام المنافسة الدولية.

خامسا :التفاعل بين الإقليمية والعالمية

لقد أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية إلى تشعب العلاقة بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وقد دفع ذلك بمجلس منظمة التجارة العالمية سنة 1996 ، إلى إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتي يتركز دورها في دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة وفحص الآثار المتكررة لهذه التكتلات والمبادرات الرامية إلى مزيد من التحرير للتجارة في الإطار المتعدد الأطراف والعلاقة بينهما، وكذا الدعوة إلى إنشاء تكتلات جديدة اقتداء بالنماذج الناجحة كالاتحاد الأوروبي.

ويرى كثير من المحللين أن التكتلات الإقليمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة قد ساعدت على عولمة الاقتصاد العالمي، في حين يرى صنف آخر عكس ذلك ومن هنا نرى أنه من الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي

---

[4]: Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: " The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements", The American Enterprise Institute, Washington, USA, 1995, p. 154.

تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمـــور الاقتصـــاد الدولي، وبالخصوص تحرير التجارة، الذي يعتبر الخطوة الأولى والأكيدة لإرساء دعائم أي تكتل[5].

كما أن النسخة الجديدة للمنظمة بعد جولة الأوروجواي قد خففت من مخاطر تحويل التجارة، وساعدت على ظهور وانتشار العديد من المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية، بل وتعدت إلى مبادرات عبر إقليمية وأصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، وتخلى هدفها في تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة والخـــدمات الحيويـــة، ونستنتج من ذلك أن العولمة لم تأخذ موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات أوروجواي[6] .

وقد أدت الترتيبات الإقليمية التي حققتها منظمة التجارة العالمية، إلى حدوث حالة من النشاط و الديناميكية علـــى مستوى الدول من مختلف المناطق في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وأيضا في وسط وشرق أوروبا لإصـــلاح سياســـاتها الاقتصادية وتطبيق نظريات اقتصاد السوق الحر.كما أدى هذا التطور والنجاح على الصعيد الوطني، إلى تزايـــد الشـــعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل بتطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، بحثا عن الأسواق والمكاسب المشتركة، والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها.

إن ارتباط مصالح التكتلات الإقليمية المعاصرة بمنظمة التجارة العالمية يدعو إلى التفكير مليا فيما ستؤول إليه العلاقات بينهما، فتيارات التجارة والاستثمارات الدولية التي تشكل نواة النظام التجاري الدولي تتمركز بالدرجة الأولى في الـــدول الصناعية الكبرى،وهذه الأخيرة لا تنفصل في علاقاتها عن منظمة التجارة العالمية بأي حال من الأحوال، وهذا من المرجح أنه سيقود التكتلات الإقليمية إلى الانصهار في ظل منظمة التجارة العالمية لأن موجات التحرير العالمي للتجارة وفـــق المـــنهج الإقليمي من المتوقع استمرارها حتى عام 2020 ، وبعدها ستنصهر في بوتقة واحدة لتشكل اتفاقية عالمية واحدة يتحـــول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة[7].ويخلق هذا التحول العالمي مخوفا لدى الكثير من الدول الـــتي لم تجـــد لنفسها دليلا إقليميا تقتفي أثره و البحث عن تكتلات إقليمية ذات نطاق أوسع تحتمي فيها بدلا من بقائها خارج المنظومات الإقليمية، ولعل خير الأمثلة على ذلك ما نشاهده من سعي كثير من الدول- خاصة الصغيرة منها- إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " نافتا" ، فقد شجعت الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نعمت بها المكسيك، الكثير من دول أمريكا الجنوبية للانضمام إليهـــا تشـــكل منطقـــة التجـــارة الحـــرة للأمـــريكيتين[8] (Free Trade Area of the Americas- FTAA) - كما أنه ، من المتوقع في حالة استمرار هذا التحول نحو اللحاق بركب التكتلات الإقليمية الأكبر اتساعا أن تتفكك كثير من الترتيبات الإقليمية الصغيرة لصالح الكيانات الإقليمية الكبرى، إذ نجد هذا علـــى وجـــه الخصوص في حالة الانقسام الداخلي الذي يشهده مجلس التعاون الخليجي بعد انضمام البحرين إليه وتفكك عـــدد مـــن الكيانات التجارية الإقليمية في القارة الإفريقية لصالح نظام الشراكة الأوروبية –الإفريقية في إطار معاهدة بروكـــل عـــام 2000 معنى هذا أن المنهج الإقليمي، ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف،

---

[5] : Heiner Hanggi, Interregionalism : Empirical and theoretical perspectives In: http://www.bluew.inch/hanggi/2001/Pdf.

[6] :غسان السيد أحمد الطراح، **العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي** ،بيروت :دار النهضة العربية، 2002 ، ص:36 .

[7] : سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية** ،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2005 ، ص:54 .

[8]: Robert. E. Scott, « NAFTA at seven : its impact on workers in all 3 countries », (april 2001), In: http://www.sbooks.com/nafta/naftaatseven/2001/htm.

تحت راية المنظمة العالمية للتجارة لأن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة تجاه التكتلات الإقليمية، هو دور رائد يتحدد من خلال ارتباطها الوثيق بهذه التكتلات، ومختلف ترتيبات التجارة التفضيلية، وتبقى هذه المنظمة الحل الأمثل والطريق الأفضل، لمساعدة أي تكتل في التقدم وترسيخ مكانة دولية له ما لم يتم مخالفة قوانينها المسيطرة، خاصة وأن المنظمة في حاجة ماسة إلى زيادة تحرير التجارة، لكن هذا لن يتأتى أبدا إلا بتوفر القدرة التفاوضية، التي تتعاظم في إطار التكتلات الإقليمية، التي يعتبر أمر بقائها مسلمة لا يختلف عليها اثنان، لأن الخطوات التي مر بها كل تكتل في بنائه – خاصة القديمة منها كالاتحاد الأوروبي– لا يمكن أن تعود بها إلى نقطة الصفر لأي سبب من الأسباب، خصوصا وأن كل المعطيات الدولية الحالية تشجع التوجهات الإقليمية، وتحث على بنائها في كل أنحاء العالم، ليجمع بينها التعاون الاقتصادي من جهة والصراع السياسي من جهة أخرى، لكنها حتما ستستجيب لمتغيرات المرحلة القادمة[9].

فالتعاون الإقليمي يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي كخطوة هامة وضرورية للاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة عن اقتصاديات الحجم الكبير، وهذا ما يبرر توسيع عضوية التكتلات الإقليمية تدريجيا دون تقييدها، لأن العضوية المفتوحة، والتوسع المستمر للتكتل من خلال قبول أعضاء جدد من شأنه المساهمة في استكمال المشروع العالمي لإقامة منطقة تجارة حرة عالمية، وإحداث عملية التقارب لتحقيق تكتل واحد، حيث تخفض التعريفية الجمركية الخارجية المفروضة بين التكتلات المختلفة إلى أدنى مستوى لها، وبذلك يمهد الطريق للتحرير الكامل للتجارة الدولية.

ومن هنا نختلف مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا و الأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء دولا منفردة أو تكتلات أخرى،بل نتفق مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الافضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

سادسا: تجربة اتحاد المغرب العربي

إن من ابرز مظاهر العولمة اليوم، هو تصاعد وتنامي الوزن السياسي والاقتصادي والمالي والجيو-إستراتيجي للتجمعات الإقليمية والتي أصبحت بمثابة أقطاب نمو وتنمية بشرية زائدة، ومن جهة أخرى شكلت السياسات التنموية أبرز خصائص البلدان النامية غداة مرحلة التحرر السياسي، ومن ضمنها الدول المغاربية التي تزايدت حولها التأثيرات التي تفرزها الإندماجات المتسارعة للاقتصاديات المتطورة في مجالات أصبحت بدورها عوامل متزرع ضرورة الاندماج، كتكنولوجيا المعلومات وأتمتة الأنشطة الصناعية والتداخل القوي لرؤوس الأموال على نطاق عالمي، ونتيجة لذلك أصبح الاتحاد تحديا حقيقيا للدول المغاربية، لضمان سيادتها الاقتصادية، وهو ما تجسد في تجربة اتحاد المغرب العربي UMA كفرصة لتقوية وتعزيز مكانة الدول المغاربية، وتثبيت وتأكيد سيادتها الاقتصادية على نطاق إقليمي كجواب للعولمة.

1- تعثر البناء المغاربي:

لقد كانت ندوة طنجة [10] بالمغرب أول بادرة تجمع من حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث آنذاك : المغرب، الجزائر وتونس، لإرساء أسس البناء المغاربي، وهو الحلم الذي يراود لقرون أبناء هذه المنطقة وهي بادرة تزامنت مع أولى

---

[9] : مغاوري شلبي :صندوق النقد والبنك الدولي، تجميل الوجه القبيح، في:
http://www.islan-onlione.net/iol-arabic/dowalia/namaa 27-11-2009/morajaat.asp

[10] : و هي الندوة التي لم تنعقد بسبب اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي في 22 أكتوبر 1956 .

الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، وهي معاهدة روما في 1957 والتي تعد الخطوة الأولى في طريق الاندماج ثم تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) في زرالدة بالجزائر في جوان 1988 ، للاتفاق على مشروع مراكش والذي عرف فيما بعد باتفاقية مراكش(المغرب) والتي تم توقيعها في 17 فيفري1989 وقام مجلس الرئاسة المغاربي(وهو أعلى هيئة في مؤسسات الإتحاد)في أول لقائه في جويلية 1990 بوضع التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية، تتمحور أهدافها حول :

- **تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع وضع سياسات مشتركة في كل الميادين.**

وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992 وفق المراحل الأربعة التالية:

- ✓ 1992: إقامة منطقة تبادل حرفي،
- ✓ 1995:إقامة اتحاد جمركي،
- ✓ 2000:إنشاء سوق مشتركة مغاربية ،
- ✓ثم الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر وأسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي[11] .

وسبق ذلك محاولات للتقارب الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي كان أشهرها قرار تحرير المبادرات بين دوله بين سنوات 1964 و 1970 ، غير أنها آلت إلى الفشل.

ودول اتحاد المغرب العربي تتمتع بموقع جيو- سياسي على غاية من الأهمية لإشرافه على الضفة الجنوبية للمتوسط وكذا إشرافه على قسم كبير من المحيط الأطلسي، وصلته بالشرق الأوسط وقربه من أكبر سوق في العالم والمتمثل في الاتحاد الأوروبي ، وهو يمتد على مساحة تقارب 6 ملايين كم ^{2} ، أي حوالي 42% من إجمالي مساحة الوطن العربي بينما يصل طول شواطئ هذه الأقطار والتي تمتد من شمال البحر الأبيض المتوسط إلى جانب من المحيط الأطلسي إلى حوالي 6500 كيلو متر ، يبلغ عدد سكان أقطار المغرب العربي حوالي 90 مليون نسمة أي حوالي 26%من سكان الدول العربية، ويمثل سكان الجزائر والمغرب حوالي 77% من سكان المغرب العربي، و يقدر عدد السكان الذين هم أقل من سن 20 سنة بحوالي 50% من إجمالي عدد سكان المغرب العربي، ويعني هذا بأنها مجتمعات شابة وسيؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة حجم القوة العاملة المنتجة مستقبلا، كما يعني ارتفاع نسبة العمالة وضرورة مواجهة احتياجات هذه الشريحة من تسهيلات صحية وتعليمية واجتماعية.

انخفضت معدلات الأمية في أقطار المغرب العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث تصل حاليا إلى أقل من 20% في تونس وليبيا والجزائر، أما الوضع في موريتانيا فمازالت الأمية تقترب من 40% من عدد السكان وتنتشر كما في بقية البلدان العربية الأمية بالنسبة للنساء بصورة أكبر من الرجال.

تقدر القوة العاملة المنتجة – القادرة والراغبة في العمل – بحوالي 32% من عدد السكان أي حوالي 29 مليون نسمة ويحقق ناتج محلي عام باستثناء ليبيا وصل سنة إلى 105 مليار دولار[12] . وقد أبرم الاتحاد منذ تأسيسه 37 معاهدة

---

[11]: Fathallah Oualalou , Après Barcelone:le Maghreb est nécessaire , Ed L'Harmattan ,1996, p:144.

[12] :الجدير بالذكر هنا أن هذا الناتج هو أقل من نظيره لدولة كالبرتغال ، والذي يتجاوز لنفس السنة 106 مليار دولار، والبرتغال تعد أضعف دولة من الناحية الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي ، (بعد أن كان هذا الناتج سنة 1983 أي قبل إنضمام البرتغال إلى المجموعة الأوروبية) لايتجاوز 9,5 مليار دولار .

واتفاقية أولها وقعت في 23 جويلية 1990 وآخرها في 24 أفريل 1994 ، قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحـاد سنة 1995، على إثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب والجزائر.

وتتميز اقتصاديات دول الاتحاد بالتنافس النسبي من حيث طبيعتها الهيكلية، بسبب الاختلاف في التوجهات الاقتصادية والسياسية التنموية التي اعتمدتها كل دولة عند الاستقلال، وخاصة في مرحلة الستينات و السبعينات .ففي الوقت الذي طور كل من المغرب وتونس سياسات تعتمد على الانفتاح الاقتصادي، يستأثر فيها قطاعي الزراعة والسياحة مكانة مرموقة ضمن الأولويات، اعتمدت كل من الجزائر وليبيا على إستراتيجيات اقتصادية معتمدة ذاتيا ، بإقامة صناعات كثيفة رأس المال كان الفضل للعائدات النفطية في تمويلها ، إلا أن هذا التنافر بدأ يخف ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات بفعل سياسات التصحيح الهيكلي الذي بدأت تخضع لها جل اقتصاديات الاتحاد ، بدءا بالمغرب سنة 1983 ، ثم تونس سنة 1987وأخيرا الجزائر سنة1994.

وقد استهدفت برامج التصحيح الهيكلي ، جملة من الغايات من أهمها:

- ❖ إعادة الاعتبار للتوازنات المالية الداخلية و الخارجية من خلال التخفيض في برامج الدعم و الإنفاق الحكومي.
- ❖ تنشيط عملية خصخصة الأنشطة الإقتصادية ، وإعادة النظر في سياسات الصرف.
- ❖ تحرير أنشطة التجارة الخارجية، وإدماج سياساتها وطرائق عملها ضمن قواعد عمل المنظومة الدولية للمبادلات، وفق ما تنص عليه قواعد عمل المنظمة العالمية للتجارة، وحققت هذه البرامج أثرا إيجابيا على اقتصاديات الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) تمثل في تقريب أوضاعها الاقتصادية ، كما وجدت دول الاتحاد نفسها تواجه بعض المشاكل المتشابهة وهو الأمر الذي قد يشكل عاملا موضوعيا آخر للتقارب وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية، بما يستجيب لمقتضيات التقارب فيما بين هذه الاقتصاديات.

والجدول الآتي يشرح حجم التبادل التجاري البيني لدول الاتحاد، خلال سنة 2006، وهو يمثل التقرير الوحيد المتحصل عليه في هذا المجال.

الجدول رقم(01):التجارة البينية السلعية بين دول اتحاد المغرب العربي خلال عام 2006

الوحدة:مليون دولار

		تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس	صادرات نحو		19.6	50.7	11.7	0.8
	النسبة من الإجمالي %		0.17	0.45	0.10	0.007
	الواردات من		13.3	49.9	5.9	0.10
	النسبة من الإجمالي %		0.09	0.35	0.04	0.00
الجزائر	صادرات نحو	17.2		1.4	28.5	0.0
	النسبة من الإجمالي %	0.036		0.003	0.06	0.0
	الواردات من	22.7		0.4	7.8	3.2
	النسبة من الإجمالي %	0.013		0.002	0.039	0.016
ليبيا	صادرات نحو	69.8	1.5		5.3	0.0
	النسبة من الإجمالي %	0.22	0.005		0.017	0.0
	الواردات من	38.9	3.0		8.4	0.0
	النسبة من الإجمالي %	0.49	0.037		0.10	0.0
المغرب	صادرات نحو	12.3	13.5	5.2		5.8
	النسبة من الإجمالي %	0.12	0.13	0.05		0.054
	الواردات من	5.3	14.7	3.0		0.0
	النسبة من الإجمالي %	0.026	0.072	0.015		0.0
موريتانيا	صادرات نحو	1.6	0.0	0.0	03	
	النسبة من الإجمالي %	0.35	0.0	0.0	0.66	
	واردات من	10.1	12.0	0.0	5.3	
	النسبة من الإجمالي %	0.75	0.89	0.0	0.36	

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، إصدارات مركز الإحصائيات بالاتحاد، 2006.

تبين الإحصائيات أعلاه ضعف حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي بشكل كبير جدا، إذ لم تتعدى نسبة 01 % في أحسن الأحوال خلال فترة الدراسة، وهذا يتناقض بشكل واضح مع مقومات الترابط الواردة سابقا.

إلا أن التعثر المتواصل لعمل هياكل اتحاد المغرب العربي ثم الشكل الذي لحق بها، أصبح يقلل أكثر فأكثر من فرص الاستفادة مما توفره اليوم سيرورة التقارب والشراكة الاقتصادية والتجمعات الاقتصادية .فالانخراط في مثل هذه المسارات عبر تكتل إقليمي مغاربي سيمنح للدول الاتحاد المناعة اللازمة لتفادي أكثر ما يمكن من الإفرازات السيئة والسلبية لعملية الالتحاق بالاتفاقيات الدولية، في مجالات المبادلات التجارية، المالية والتقنية، هذا فضلا عن المكاسب التي ستحصل عليها دول الاتحاد

كتكتل جهوي يحظى بمزايا السوق الأوسع ويحقق أفضل مستويات النجاعة الاقتصادية باستغلال أفضل لإمكاناته الكامنة والفعلية في مواجهة المنافسة الأجنبية.

2- رهانات نجاح اتحاد المغرب العربي:

أفرزت الأزمة المالية حقيقة لابد من الوقوف عندها و هي أهمية الاندماج الإقليمي لمجابهة الصعوبات الاقتصادية، لذلك أصبح من الضروري الكثير من التنسيق على المستوى المغاربي في المجالات الاقتصادية والمالية لاستباق الأحداث و التحوط للمخاطر، و في هذا المجال يجب التأكيد بان الإجراءات الأولى التي اتخذتها الأطراف المتضررة كانت في إطار تكتلات إقليمية كالاتحاد الأوروبي ورابطة جنوب شرق آسيا *ASEAN*، و السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية *MERCOSUR*، و علاوة على عوامل التقارب و المرتبطة بوحدة التاريخ و الجغرافيا و الثقافة، و التراث المشترك يبقى نجاح بناء اتحاد المغرب العربي رهنا بثلاثة أنساق متداخلة ومتفاعلة في آن واحد وهي:

أ- مقتضى الضرورات والمبررات الذاتية لإقامة الاتحاد كأسلوب لزيادة الكفاءة الاقتصادية لدوله والسماح لها بالاستفادة من المزايا المتوفرة في كل منها.

ب- التحدي الذي ترفعه أوروبا الموحدة في وجه دول الإتحاد من خلال إقامة منطقة تبادل حر أورو-متوسطية في أفق 2012ووفق ما تنص عليه قواعد المنظمة العالمية للتجارة في مجال التفكيك الكامل للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام حركة السلع والخدمات.

ت- منطق العولمة وتأثيراته الأكيدة على عمل الأنظمة الإقتصادية عبر التدخلات المتزايدة للهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والنفوذ الذي تتمتع به داخل هذه المؤسسات، من خلال فرضها للمقاييس والمعايير على أساليب إدارة الاقتصاد

هذا ويبقى لنجاح الاتحاد أيضا مرهونا بضرورة التصدي للمعضلات الرئيسية التي تعاني منها الاقتصاديات المغاربية كالاختلافات الفاحشة في مستويات المعيشة ، مما انجر عنه بروز ظاهرة العجز الغذائي كظاهرة مزمنة ، نتيجة للعجز الهيكلي في الإنتاج الزراعي فقد تجاوزت فاتورة الغذاء للدول الاتحاد سنة 1994 خمس مليارات دولار [13].أما الاعتماد على الحبوب المستوردة لتغطية العجز الداخلي فقد بلغ 80% بالنسبة للجزائر،و 70% بالنسبة لكل من المغرب وتونس،أما مجموع المواد الغذائية المستوردة فقد شكلت 26% بالنسبة للجزائر و 15% بالنسبة للمغرب،30 %بالنسبة لتونس و 30% بالنسبة لموريتانيا بالإضافة إلى ضرورة الحد من معظلة البطالة المتزايدة في دول الاتحاد التي قد تعصف بكل المكاسب المحققة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع غيرها من المشاكل كالتبعية في مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي منه للأسواق الخارجية وخصوصا السوق الأوروبي، والاعتماد الشديد على الصناعات الاستخراجية كالطاقة والمناجم والخامات المختلفة الأخرى فنسبة سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة إلى أجمالي الواردات بلغت 52% بالنسبة للجزائر، 60% بالنسبة للمغرب،50 %بالنسبة لتونس و % 40 بالنسبة لموريتانيا[14].

---

[13]:Haroun,. T , Les opportunités d'intégration au Maghreb : approche Théorique et perspectives concrètes.Thèse de doctorat en sciences, economiques NICE Sophia-Antipolis,1998,p.216.

[14]: Fathallah Oualalou,Op ,Cit.p.102.

وأخيرا يمكن القول إن تخلف دول الاتحاد عن الاستجابة لمتطلبات التحرير الاقتصادي و الاتجاه العاجل نحو أشكال التكامل المعروفة للرفع من كفايتها التنافسية وتصحيح التشوهات التي تعتري أجهزتها الإنتاجية وأنظمتها في إدارة الشؤون الاقتصادية و المالية، قد يكون له أوخم العواقب عليها، إذ أن إقامة تجمع إقليمي في صورة تبادل حر بداية ثم المضي إلى اتحاد جمركي، وصولا إلى أرقى أشكال التكامل في صورة اتحاد اقتصادي مغاربي، يعتبر الجواب الناجع أمام التحديات التي يرفعها الاقتصاد للعولم اليوم وغدا في وجه الاقتصاديات المغاربية منفردة.

فتوجه الاقتصاد العالمي إلى مزيد من التحرير وإنفاذ القواعد التجارية التي تنص عليها لوائح عمل المنظمة العالمية للتجارة والوصفات الليبرالية التي توصي بها المؤسسات المالية والدولية كصندوق النقد الدولي، لن يترك أي مجال للتردد والتأخر عن الانخراط في صيرورة الاندماج الاقتصادي العالمي، فالتباين الفادح في درجة التطور الاقتصادي ومستويات الكفاءة الإنتاجية فيما بين دول الاتحاد المغاربي ودول التجمعات الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، سيؤدي – إن تواصلت الأوضاع على حالها – وفي حالة التحاق كل دولة منفردة بالاتفاقيات الدولية في مجال تنظيم وعمل التجارة العالمية والتحرير الاقتصادي، إلى اندثار قسم كبير من المشاريع و المؤسسات والصناعات داخل هذه الدول مما سيفاقم من أوضاعها الاجتماعية و السياسية.

ويبقى اتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي بالنسبة لمجموع دوله ،وخاصة في جانبه الاقتصادي ،والعمل المغـــاربي المطلوب يستدعي الكثير من التشاور والتعاون لإرساء قواعد التضامن و التنسيق كأدوات تمنح كل دولة فيه الاستعداد الجيد لمجابهة منطق العولمة ومن ضمنه التصور الأوروبي لمستقبل المنطقة الأورو–متوسطية اقتصاديا وسياسيا و حبو– استراتيجيا.

الخاتمة:

لعله من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية، تلك النتيجة الـــتي تتلخص في أن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطـــاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يولد آثارا للتجارة خارج الإقليم، فتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، فتزداد التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين العولمة والإقليمية.

وتستخلص مما سبق أن التعارض بين العولمة والإقليمية يمكن حله وجعل كل منهما سندا وعونا للآخر، إذا روعي في كل منهما الإنصاف في المعاملة وتحقيق المنفعة للجميع وعدم الاهتمام بالمصلحة الخاصة وحدها .ويمكن أن تكون الإقليمية إضافة كبيرة للعولمة ووسيلة لها إذا كانت مفتوحة، كما أن العولمة إذا كانت منصفة فستمكن الإقليمية من أداء الدور المنوط بها.وكل ذلك يشير إلى إمكانية التكامل والتناسق بين العولمة والإقليمية في سبيل تدعيم الهدف النهائي ألا وهو تحرير التجارة العالمية.

من واقع ما استعرضناه، نجد أن التطورات السياسية والاقتصادية المفرزة بعد الحرب العالمية الثانية، أسفرت عن تغيرات جذرية وجوهرية في ملامح النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهاته، وبروز أنماط جديدة للتكامل ذات طبيعة خاصة، من خلال تنامي النزعة الإقليمية، التي تجسدت في تكوين الترتيبات التجارية الإقليمية عبر مختلف مناطق العالم.

النتائج:

قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج ندرجها في النقاط التالية:

- أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم

الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعليم عن طريق الخبرة وجهود البحث والتطوير، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى ، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

- يبين لنا التطور المنهجي للنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، تحولا على مستويين، فمن الناحية النظرية تحول التكامل من النظرة الوظيفية الأصلية إلى الوظيفية الجديدة، ومن الناحية الواقعية لمسنا سرعة انتشار المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، بالإضافة إلى ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة، وقد اتسعت التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نظم تكاملية عبر إقليمية، تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة، وبذلك أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات، تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية وليس فقط تجارية.
- أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة، والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية بدأت تدرك الأهمية القصوى التي توفرها التكتلات، فأضحت تفكر في مسايرة العولمة الاقتصادية، والبحث بكل السبل للولوج في مسرح هذه التكتلات الإقليمية، مما يبرز أن مسار هذه الأخيرة سوف يتجه نحو التنامي مستقبلا.
- أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية، خاصة مع تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل هذه التكتلات إطارا وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح مشتركة، كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال اتحاد مختلف القوى فيها، كما أن اعتماد هذه التكتلات على مبدأ التجارة الحرة جعلها تصبو إلى أفق أوسع، بعد أن حققت هذا الشرط بين الدول الأعضاء ، وذلك باعتمادها على اتفاقيات التجارة التفضيلية في إطار منظمة التجارة العالمية.
- يحتل الاتحاد الأوروبي ونافتا المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة، بل بالعكس، تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي مثل: رابطة جنوب شرق آسيا *ASEAN*، و السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية *MERCOSUR*، نجاحا يعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى.
- لقد أثارت أبعاد التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية، العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي من خلال تبادل المزايا و الأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى غير المنتمية له، غير أنه من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية تلك النتيجة التي تتلخص في كون الاتجاه نحو تكوين المزيد من التكتلات الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، فزيادة الدخل داخل التكتل تسفر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة

العالمية، وتصبح التكتلات الإقليمية عامل بناء ونقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية.

- ضرورة تواؤم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية،لأن إنشاء هذه التكتلات يخضع لقيود عديدة وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، للحد من عدم تناسقها مع العولمة والعمل على توافقها مع مبدأ عدم التمييز، والحد من آثارها الضارة على الدول غير الأعضاء، وهذا ما شملته المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية منظمة التجارة العالمية - الجات-، بما يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.
- نختلف مع الرأي الذي يؤمن بأننا متجهون نحو انقسام العالم إلى تكتلات متناحرة بدلا من الانفتاح على التجارة الدولية، ونساند الرأي الذي يرى تكامل وتفاعل هذه التكتلات مع الإطار المتعدد الأطراف ليصل العالم إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة، خاصة في ضوء القدر الكبير من التداخل والتشابك بين هذه التكتلات سعيا نحو التحرير الكلي للتجارة العالمية.

وأخيرا فإن ما يمكن به ختم هذه الدراسة هو أن معظم المبادرات لإنشاء الترتيبات الإقليمية قد نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة، رغم وجود بعض النتائج السلبية والمتباينة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يبرز الإرادة السياسية الصريحة للارتقاء إلى مستوى أفضل، أما النقطة التي تلفت الانتباه هو أن معظم التكتلات في إفريقيا وفي الدول العربية قد فشلت، و أحسن مثال على ذلك اتحاد المغرب العربي الأمر الذي يطرح علامة استفهام.

ومن ثم فعلى الدول النامية عموما والدول العربية ومن بينها الدول المغاربية خصوصا، التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية، إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا، حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار، وفي ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في عالم الحيتان، وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

قائمة المراجع :

01- مجموعة من المحللين، العولمة الاقتصادية في http://www.siyassa.org.eg/siyassa/ahram/11/04/2002 .

02-عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ،القاهرة :مجموعة النيل العربية،2003 ، ص142 .

03-الجنوب، أسامة، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،1999 ، ص208 .

04-غسان السنو، أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي ،بيروت :دار النهضة العربية، 2002 ، ص:36 .

05- سامي عفيفي حاتم،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2005 ، ص:54 .

06- مغاوري شلبي :صندوق النقد والبنك الدولي، تجميل الوجه القبيح، في

07- http://www.islan-onlione.net/iol-arabic/dowalia/namaa 27-11-2009/morajaat.asp

08- Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: " The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements", The American Enterprise Institute, Washington, USA, 1995, p. 154.

09- Fathallah Oualalou ,Après Barcelone:le Maghreb est nécessaire , Ed L'Harmattan ,1996,p:144.

10- Haroun,. T , Les opportunités d'intégration au Maghreb : approche Théorique et perspectives concrètes.Thèse de doctorat en sciences, economiques NICE Sophia-Antipolis,1998,p.216.

11- Robert. E. Scott, « NAFTA at seven : its impact on workers in all 3 countries », (april 2001), In: http://www.sbooks.com/nafta/naftaatseven/2001/htm.

12- Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? " In:http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc

13- Richard Pomfret, Regional perspectives on international economic law 17/1/2007. In : http://www.org/english/news-e/achive-e/rta-avc-e-htm.

14- Heiner Hanggi, Interregionalism: Empirical and theoretical perspectives In: http://www.bluew.inch/hanggi/2001/Pdf.

Regional blocs and interactive relationship to the multilateral
** UMA model **

•Dr: HSEIN.LFAHL
•• ZARZOUR.BRAHMI

Abstract:

What is home to the world of many variables beyond the end of the Cold War and increased the steady trend towards the internationalization of economic life as a whole and the acceleration of relations among countries in the areas of trade, tourism, technology, finance, investment and other opportunities offered by economic globalization, all of these consequences resulting from the matter of unification of international orientation and his brother-in the culture of a global one, which led to increased economic blocs that exceeded the limits of the liberalization of trade to cover all aspects of contemporary life, where, after the world has been for a period is that the WTO is the legal framework the only global trade liberalization, has led the backs of huge economic blocs to talk about a case of competition between trade liberalization in the WTO framework and in accordance with its provisions, and edited in the framework of this new regional arrangements.

With the proliferation of regional blocs to the east and west, it remains the economic integration among the Maghreb countries in light of the inevitability of this situation and the need to even improve their economic performance in the international arena on the one hand and make their integration into the global trading system integrated luck.

Key words:
Economic blocs, regional, multilateral economic system, Arab Maghreb Union..

• *Dr. of International Economic Relations, Faculty of Economics - University of Damascus - Syria –*
• • *Professor of the Faculty of economic sciences, business and management sciences - University of Tebessa - Algeria*